الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.2

# الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم العمل

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50260X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

## البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

١ - **الرئيس:** قال إن الدول الأفريقية أقرت ترشيح السيد ماريو فون هاف (أنغولا) لمنصب نائب رئيس اللجنة في دورتها الثامنة والستين.

٢ - أنتُخب السيد فون هاف (أنغولا) نائباً للرئيس بالتزكية.

**تنظيم العمل** (A/68/250 و A/C.3/68/1 و A/C.3/68/L.1 و Add.1/Rev. 1)

٣ - **الرئيس:** قال إن الرسالة الواردة من رئيس الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال التي أحيلت إلى اللجنة الثالثة الموجودة في الوثيقة A/C.3/68/1. وترد قائمة الوثائق الواردة تحت كل بند من بنود جدول أعمال في الوثيقة A/C.3/68/L.1/Add.1. وأشار إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بتسيير أعمال اللجنة الثالثة الواردة في الفصل الثاني من تقرير المكتب (A/68/250)، والحكم الوارد في الوثيقة A/66/246 عن بث جميع الجلسات الرسمية على الإنترنت، فشدد على أهمية الالتزام بالحدود الزمنية للبيانات وحقوق الرد، واحترام المواعيد النهائية لتقديم الاقتراحات، والتسجيل في قائمة المتكلمين. وسلَّط الضوء أيضاً على مبادئ توجيهية معينة واردة في تقرير المكتب تتعلق بضرورة اختزال عدد القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة وضمان اختصارها من أجل تعظيم أثرها السياسي.

٤ - واقترح أنه ينبغي للجنة احترام الجدول الزمني قدر المستطاع من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الوقت والموارد المتاحة للجنة، مع العلم بأنه سيجري إدخال التعديلات حسب الضرورة. وينبغي للوفود التي تقدم مشاريع اقتراحات إبلاغ أمين اللجنة أو أحد أعضاء المكتب، وينبغي لأولئك الذين يتقدمون بمشاريع قرارات تتطلب مفاوضات طويلة إعداد هذه المشاريع في أبكر وقت ممكن، واحترام الحدود الزمنية بدقة. وعملاً بالممارسة السابقة، ستحتفظ اللجنة بقائمة متجددة بأسماء المتكلمين، وينبغي أن تكون الوفود جاهزة للتكلم قبل التوقيت المقرر لها، عند الاقتضاء. واقترح أن يُدرج في نهاية قائمة المتكلمين اسم أي عضو غائب عندما يحل موعده في الكلام، وذلك ما لم يُتفق على تغيير الموعد مسبقاً في وقت مناسب مع وفد آخر. وينبغي أن يقتصر زمن البيانات على ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم مجموعة من الدول، وسبع دقائق لمن يتكلمون بصفتهم الوطنية.

٥ - **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على توصياتها.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - **الرئيس:** قال إنه عملاً بالممارسة المتبعة، يعتبر أن اللجنة ترغب في دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء هيئات المعاهدات أو الأفرقة العاملة وغيرهم، إلى تقديم تقاريرهم إلى اللجنة والتفاعل معها.

٨ - وقد تقرر ذلك.

٩ - **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقتين A/C.3/68/L.1 و Add.1/Rev.1، رهناً بأي تعديل.

١٠ - وقد تقرر ذلك.

## البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

١١ - **الرئيس:** قال إنه عيَّن السيدة أدريانا موريلو روين من كوستاريكا كميسّرة لمشروع القرار بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

**البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية**

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (A/68/174 و A/68/215)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (A/68/61-E/2013/3 و A/68/95 و A/68/168 و A/68/169)

(ج) **متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (A/68/167)

(د) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (A/68/201)

١٢ - **السيد غاس** (مساعد الأمين العام لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات)، تكلم بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أبرز أهمية العمل اللائق والأمن الوظيفي، لا سيما وأن البطالة بين الشباب لا تزال مرتفعة. وأضاف أن هناك عمليات متابعة مختلفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرة السنة الدولية للتعاونيات، والاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت أخيراً عن الإعاقة والتنمية، وعن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تسلط الأضواء على الحاجة إلى سياسات إنمائية متسقة تتناول جوهر الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتعد مشاركة الشباب، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والاعتراف بهم وبأولوياتهم أموراً ضرورية لضمان خطة تنمية مستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وقال إن التقدم المحرز في تحسين التنمية الاجتماعية على نطاق عالمي لا يزال غير متوازن. ولا يزال عدم التكافؤ يترك آثاره السلبية على الصحة، والتغذية، والتعليم، والاستدامة البيئية، والمشاركة السياسية، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وسيلزم نهج سياسي شامل لمواجهة هذه التحديات عن طريق سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات اجتماعية شاملة تعزز النمو، بينما تكفل الاستدامة البيئية. فالاستراتيجيات الناجحة تشمل مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، والنمو الزراعي، وتنوع الاقتصادات الريفية، وحوافز مالية، وصنع قرار تشاركي.

١٤ - وينبغي للدول الأعضاء تكثيف جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهو موعد سيحل بعد أقل من ثلاث سنوات، مع التأكيد على خطة تنمية قوية لما بعد عام ٢٠١٥ للانتهاء من الأعمال غير المستكملة، ومواجهة التحديات الجديدة.

١٥ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت، في معرض تقديمها لتقارير الأمين العام في إطار بنود جدول الأعمال ٢٧ (أ) و (ب) و (ج)، إن التقرير عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/58/174) يقدم استعراضاً عاماً للمناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الحادية والخمسين. ويسلط التقرير الضوء على المناقشات بشأن تعزيز تمكين الناس من تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويتناول أيضاً التقدم الذي تحقق في اتجاه تنفيذ البرامج المتعلقة بالفئات الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، ويقدم استعراضاً لأنواع السياسات التي تعزز قدرات الناس. وبينما يشير التقرير إلى ضرورة إيلاء الاهتمام لعواقب إقصاء فئات اجتماعية معينة، فإنه يخلص إلى أن تمكين الناس ينبغي أن يتجاوز النُّهج التي تقتصر على فئات محددة ويركز على التنمية التي محورها الإنسان. ويوصي التقرير بأنه ينبغي بذل جهود محسنة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر، وعدم المساواة،

والاستبعاد الاجتماعي، وأنه ينبغي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إعطاء الأولوية للإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والتمكين، والمشاركة.

١٦ - وأضافت أن مذكرة الأمانة المعنونة ”الحالة الاجتماعية العالمية ٢٠١٣: مسائل عدم التكافؤ“ (A/68/125) تحلل تأثيرات عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي على تحقيق التنمية الشاملة. فينبغي التصدي للمستويات العالية من عدم التكافؤ عن طريق توليفة من سياسات الاقتصاد الكلي التي تحسّن النمو وسياسات إعادة التوزيع الاجتماعي التي تتخذ نهجاً شاملاً وعالمياً.

١٧ - وقالت إن التقرير عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤ (A/68/61-E/2013/3) يستعرض الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة في مجالات مجابهة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال. ويسلط الضوء أيضاً على القبول المتزايد للتوازن الملائم بين العمل والأسرة باعتباره مهماً للإنتاجية، ويشير إلى أنه ينبغي أن تكون السياسات شاملة، وأن تمكّن الأسر بدلاً من أن تتولى وظائفها. ويوصي التقرير بتحسين التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لضمان تصميم سياسة موجهة للأسرة، ورصدها وتنفيذها بحيث تؤدي إلى مزيد من السياسات الفعالة الموجهة نحو الأسرة، وإلى تقاسم الممارسات الجيدة على نطاق أوسع.

١٨ - وقالت إن التقرير المعنون ”سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعدها“ (A/68/95) يستعرض النهج القائمة لتحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، ويرى أن تجاهل مخاوف الأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار الحالي للتنمية الدولية أدى إلى عدم وجود التزامات سياسية محددة وآليات مساءلة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبرغم هذا التجاهل الصارخ، إلا أن التقرير يشير إلى بعض الجهود التي بُذلت لمجابهة الإعاقة في خطط التنمية الوطنية. وأخيراً، يقترح التقرير خطوات لإدراج الإعاقة في السياسات الإنمائية، ويوصي بضرورة أن يكون الإدماج هو الاعتبار الرئيسي في خطة التنمية القادمة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - وقالت إن التقرير عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات (A/68/168) يستعرض الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات، ويناقش مساهمة التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، موضحاً أن أنشطة التعاونيات توفر سبل معيشة لما يزيد عن ثلاثة بلايين شخص، وتساهم بدرجة كبيرة في الاقتصادات الوطنية. فقد ساعدت الأنشطة الواسعة النطاق التي نُظمت طوال عام ٢٠١٢ احتفالاً بالسنة الدولية للتعاونيات على زيادة الوعي بمشاريع التعاونيات، وهيأت بيئة داعمة لنموها واستدامتها. ويشير التقرير أيضاً إلى الجهود الدولية المبذولة لتعزيز التعاونيات ودورها في التنمية.

٢٠ - وقالت إن التقرير عن تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي (A/68/169) يشير إلى أن هدف تحقيق مجتمعات مترابطة اجتماعياً لا يزال صعب المنال، مع استمرار استبعاد فئات معرّضة كثيرة من فوائد التنمية. فينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية - وهي حق اجتماعي اقتصادي وشكل من أشكال التضامن المؤسسي - محور أطر سياسية مترابطة ومتكاملة. ومن بين توصيات التقرير أنه ينبغي إنشاء مؤسسات وطنية في شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ سياسات الإدماج الاجتماعي، ورصدها وتقييمها.

٢١ - وأضافت أن التقرير عن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/68/167) يتناول ثلاثة من المجالات الرئيسية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وهي حصول كبار السن على العمل اللائق والعمالة، والإساءة لكبار السن والعنف ضدهم، والصحة العقلية لكبار السن. ويخلص التقرير إلى أنه بعد عشر سنوات من اعتماد خطة عمل مدريد، لا يزال كبار السن يواجهون مواقف متحيزة وممارسات تمييزية في مجتمعات كثيرة.

٢٢ - **السيدة جنسن** (مديرة مكتب الاتصال لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، نيويورك): قالت، في معرض تقديمها لتقرير المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تنفيذ خطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (A/68/201) الذي قدم في إطار البند ٢٧ (د) من جدول الأعمال، إن العقد كان بمثابة إطار عالمي لحفز الجهود المركزة والمتواصلة لتعزيز محو الأمية للجميع. فقد أصبح محو الأمية يحتل أولوية عالية في جدول أعمال مقرري السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، وأُدمج في أطر أوسع للسياسات تتعلق بالتعليم وما بعده. غير انه كان من الممكن تحقيق أثر أكبر لو أن محو الأمية قد أُدمج بصورة أفضل في بناء التنمية العالمية وخاصة في الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وأضافت أن العقد طرح رؤية جديدة لمحو الأمية وثيقة الصلة بمجتمعات القرن الحادي والعشرين. وكشف التقييم عن أنه على مدى العقد السابق، أصبح محو الأمية، كما طورته السياسات والبرامج الوطنية، يمثل مفهوماً أوسع يتجاوز الإلمام بالقراءة والكتابة ومحو الأمية الوظيفي، ويشمل سلسلة من الحلقات في متوالية من مستويات المهارات التي تُكتسب على امتداد العمر. وعلى المستوى العالمي، اتسم هذا العقد بتحقيق تقدم مطرد في مجالات لها علاقة بأهداف توفير التعليم للجميع، كما يتضح من التخفيضات الكبيرة التي طرأت على عدد الأميين من الشباب والبالغين، والأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير الملحقين بالمدارس. وقد أدت التعبئة المتزايدة للموارد الداخلية والخارجية لأغراض التعليم، والإرادة السياسية، إلى تحسن في الأطر القانونية، وإدماج محو الأمية في سياسات التعليم والتنمية. وعلاوة على ذلك، تعبر تقديرات محو الأمية عن اهتمام متزايد بفهم قدرات المتعلمين. وهناك تطور إيجابي آخر يتمثل في زيادة الاعتراف بالتعليم غير النظامي، وجهود ربط التعليم النظامي وغير النظامي عن طريق أطر التعادل والتأهيل.

٢٤ - واليونسكو، بوصفها المنسق العالمي للعقد، قد ساعدت الحكومات عن طريق مبادرات من قبيل مبادرة محو الأمية من أجل التمكين، ورصد التقدم من جانب معهد الإحصاءات التابع لليونسكو، وبناء القدرات لأغراض تقدير ورصد محو الأمية. وتتضمن أنشطة اليونسكو الأخرى منح جوائز دولية لمحو الأمية، وتخصيص أسبوع عمل عالمي عن توفير التعليم للجميع، وعمل سفراء النوايا الحسنة.

٢٥ - وعلى الرغم من المكاسب الإيجابية التي تحققت، إلا أن تحديات محو الأمية لا تزال موجودة، كما تعكسها معدلات الأمية الأساسية والوظيفية العالية بصورة مزعجة. ففي عام ٢٠١١، كان ثلثا الشباب الأميين على نطاق العالم من النساء، وهي نسبة ظلت دون تغيير على مدى ثلاثين عاماً. وإذ لم تُتخذ تدابير خاصة، فإن مجموع الشباب الأميين سيستمر في النمو.

٢٦ - وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل، يطالب التقرير جميع أصحاب المصلحة بتكثيف الجهود الجماعية من أجل تحسين النظم والتدخلات في مجال التعليم، والتركيز بدرجة أكبر على الأميين من الشباب والبالغين، وعلى السكان المهمشين، ولا سيما الفتيات والنساء الأميات. ويقترح التقرير نهجاً ثلاثياً لمحو الأمية: تحسين نوعية التعليم الأساسي للأطفال

والمراهقين؛ وتوفير فرص بديلة للتعلم من أجل الأطفال والمراهقين والكبار غير الملتحقين بالمدارس؛ وإثراء البيئات التي ينتشر فيها الإلمام بالقراءة والكتابة. وسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى مواصلة التفكير في مفاهيم لمحو الأمية لها صلة وثيقة بالعالم المعاصر. وأخيراً، يوصي التقرير بأنه ينبغي لليونسكو إقامة شراكة عالمية تجمع بين أصحاب مصلحة متعددين دعماً للجهود الوطنية من أجل تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

٢٧ - **السيد دونيفالو** (فيجي)، تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في عدد من المجالات، إلا أنه يلزم بذل جهد أكبر لتحقيق أهدافها المشتركة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد أوضح تقرير الأمين العام (A/68/174) أن تعزيز تمكين الناس لتحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة، والعمل اللائق للجميع لا يزال يمثل تحدياً عالمياً. وتنضم المجموعة بصورة كاملة إلى توصيات التقرير بإدراج التمكين، عن طريق طائفة من الإجراءات، كأولوية في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا الأمر ينطوي على أهمية خاصة، نظراً لأن الأزمات والتحديات العالمية العديدة والمترابطة التي يشكلها تغير المناخ تترك جميعها آثاراً سلبية على التنمية الاجتماعية، وتعمل على تقويض ما تحقق من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٨ - وعلى ضوء هذه التحديات المستمرة، يصبح تنفيذ الالتزامات التي قُدمت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ومبادرات التنمية الاجتماعية الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين. وامتثالاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ينبغي للدول اتخاذ إجراء جماعي آخر لإزالة العقبات التي تعترض الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولا سيما تلك الشعوب التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وترحب المجموعة أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٩ - ويعد التعاون الدولي حاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين البلدان المتقدمة بالوفاء الناجز بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والشراكة العالمية من أجل التنمية. وينبغي للخطة التجارية المتوائمة دعم تدابير تحقق الوصول المتكافئ إلى الأسواق وفقاً لاتفاقات التنمية الاجتماعية الدولية الأخرى، مثل الإطار المتكامل المعزز لمنظمة التجارة العالمية.

٣٠ - وفي نهج للتمكين يركز على شعوب، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن الاجتماع الأخير الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة قد أتاح فرصة قيّمة لاستعراض السياسات الإنمائية من منظور الإعاقة، وتعزيز الالتزام بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدماجهم، وتمكينهم في الأطر الإنمائية الدولية الناشئة. وينبغي أيضاً وجود سياسات جيدة التركيز وإجراءات لمواجهة شيخوخة السكان، والتمييز، والفقر، والعنف، والافتقار إلى الخدمات الخاصة التي غالباً ما يحتاجها المسنون.

٣١ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتركيز المستمر على الشباب، وتطالب الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم. ومنذ الإعلان عن السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤، اضطلع المجتمع الدولي بطائفة من الأنشطة والالتزامات دعماً

لهذه الأهداف. وينبغي أن تكون أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين بمثابة فرصة مفيدة لتعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة.

٣٢ - **السيد حنيف** (ماليزيا)، تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تعمل على إنشاء مجتمع مترابط سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومسؤول اجتماعياً بحلول عام ٢٠١٥، وتحسين نوعية الحياة استناداً إلى مبادئ التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت الخطة الاجتماعية والثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سبعة مجالات ذات أولوية للعمل، من بينها التخفيف من وطأة الفقر، والتصدي للآثار السلبية للإدماج والعولمة، والأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية.

٣٣ - وكان هناك اعتراف بالدور الحاسم للتمكين في الاجتماع الثامن لوزراء الرابطة المعنيين بالتنمية الريفية والقضاء على الفقر. وتركز الرابطة في جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية وتعميم حقوق الشعوب في السياسات وفي كافة مجالات الحياة، على حماية حقوق الفئات المحرومة والضعيفة، وتعزيز حقوق العمال المهاجرين، وتطوير المسؤولية الاجتماعية العامة.

٣٤ - وتتضمن مبادرات الحماية الاجتماعية الأخيرة اعتماد إطار الرابطة الاستراتيجي للرعاية الاجتماعية والتنمية (٢٠١١-٢٠١٥)، والانتهاء من إطار التعبئة الذي يعزز التنمية الشاملة للإعاقة، والإعلان عن عقد الرابطة للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١١-٢٠٢٠)، واعتماد إعلان بالي بشأن تعزيز دور الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم. وعلاوة على ذلك، عُقدت في شباط/فبراير ٢٠١٣ في تايلند حلقة العمل الثانية للرابطة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/95)، واعتُمد إعلان الرابطة بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية، أثناء الاجتماع الوزاري الثامن للرابطة المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية والذي عقد مؤخراً. وأضاف أن الاجتماع السنوي لكبار المسؤولين في الرابطة وفي اليابان، والمعني بجمعيات الرعاية، والذي سيركز في اجتماعه الحادي عشر على موضوع ''الشيخوخة النشطة''، يعد مؤشراً آخر على الالتزام الإقليمي.

٣٥ - وقد أكد الاجتماع الوزاري الثامن للرابطة المعني بالشباب والمعقود أيار/مايو ٢٠١٣ على الدور الهام لأجيال الشباب في زيادة التضامن الإقليمي عن طريق الخدمات المجتمعية الطوعية. وبالإضافة إلى مناقشة بطالة الشباب، أقر الاجتماع ''إعلان بندر سري باغاوان بشأن تطوع الشباب وتنظيم المشاريع''، وكذلك عدداً من المبادرات التي صُممت لغرس الإحساس بالمجتمع المحلي. ومن بين الأنشطة الأخرى الداعمة للشباب: برنامج الرابطة للمتطوعين الشباب، والحلقة الدراسية الأولى، ومعرض الرابطة عن أصحاب المشاريع من الشباب.

٣٦ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو)، تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن المنطقة لا تزال متضررة من الأثر السلبي للأزمات الاقتصادية وأزمة الأغذية والطاقة العالمية التي تعقدت بسبب تحديات جديدة متعددة الوجوه ومترابطة عرقلت التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. ويعترف تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣ بأن الأزمات الاقتصادية للبلدان المتقدمة قد انعكست آثارها على البلدان النامية، ويتنبأ بأن العامين القادمين سيكونان محفوفين بالارتياب والمخاطر. ولا يمكن النظر إلى التنمية الاجتماعية من فراغ، بل كجزء من خطة أوسع للتنمية المستدامة. فقد اعتمدت الجماعة الكاريبية منذ وقت طويل نهجاً للتنمية يركز على السكان، وتواصل اتخاذ مبادرات لدعم الفئات الضعيفة في المنطقة.

٣٧ - وتشارك الجماعة الكاريبية رأي الأمين العام بأن المشاركة المجدية تعد ضرورية للتمكين، وهي تزيد من جهودها لضمان الإدماج الكامل لجميع المواطنين في المجتمع، ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار، وفي العمليات الأخرى التي تؤثر في السياسة العامة للتنمية. وأضاف أن الجماعة الكاريبية قطعت أشواطا كبيرة في مجال التنمية البشرية والاجتماعية منذ إنشائها، وقد أبرزها الاجتماع الرابع والعشرين لمجلس الجماعة الكاريبية للتنمية البشرية والاجتماعية، والذي كان بمثابة منتدى لمقرري السياسات الإقليميين لمناقشة رؤيتهم بالنسبة للمنطقة، وتركيز الاهتمام على قطاعات معينة.

٣٨ - ويعد تنويع اقتصادات المنطقة وسيلة أخرى لتسهيل تمكين الناس. فهناك مبادرة تشجع المواطنين في المناطق الريفية على المشاركة في الأنشطة الزراعية من أجل تنمية المشاريع، بالإضافة إلى تشجيع زراعة الكفاف. وتستضيف غيانا حالياً أسبوع الزراعة الكاريبي الثاني عشر لتشجيع الصناعة والتجارة الزراعية في المنطقة.

٣٩ - وتواصل الجماعة الكاريبية تنفيذ سياسات ومبادرات لدعم دور الأسرة في التنمية الاجتماعية، وتستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤. كما تدعم الانتقال إلى خطة تنمية شاملة للإعاقة، وقد وقّع أو صدّق عدد كبير من الدول على الاتفاقية ذات الصلة والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وعلاوة على ذلك، قرر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في اجتماعهم المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٣ بدء حوار إقليمي عن القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وعقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى بشأن هذه المسألة.

٤٠ - والجماعة الكاريبية، إدراكاً منها لأهمية الشباب كأطراف في التنمية، وضعت استراتيجية إقليمية لتنمية الشباب، ففي عام ٢٠١٠، وفي القمة الإقليمية الاستثنائية الأولى المكرسة لتنمية الشباب، أعلنت عن نيتها الاعتراف بهذا الدور في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وستواصل إشراك الشباب في صنع القرار عن طريق مبادرات من قبيل برنامج السفراء الشباب للجماعة الكاريبية. وكان تعزيز وحماية حقوق كبار السن يمثلان أيضاً أحد أولوياتها، مع اتخاذ إجراء إقليمي يسترشد بالميثاق الكاريبي للصحة والشيخوخة. وتواصل الدول الأعضاء تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة من أجل التصدي للتحديات التي تواجه كبار السن، وضمان إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وكانت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعمل أيضاً لتحسين قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل إدماج الديموغرافيات المتغيرة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٤١ - ونظراً للعلاقة بين الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنه من المهم التصدي للآثار السلبية للأمراض غير المعدية على التنمية. ولهذا تتطلع الجماعة الكاريبية إلى التعاون مع جميع الشركاء لتعزيز وتسهيل العمل المتعدد القطاعات من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والاستعداد لاستعراض وتقدير التقدم المحرز في هذا المجال في عام ٢٠١٤.

٤٢ - **السيد أليمو** (إثيوبيا)، تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن الاتحاد الأفريقي ركز جهوده خلال العقد الأفريقي للأشخاص المعاقين (١٩٩٩-٢٠٠٩) على تعزيز التعاون الإقليمي لدعم المشاركة والمساواة الكاملتين للأشخاص ذوي الإعاقة، وأتاح فرصاً متكافئة فيما يتعلق بالتعليم، والتدريب، والعمالة. وقد قررت الدورة الثانية لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي للتنمية الاجتماعية أن تركز على أهداف ومؤشرات لقياس النتائج. غير أنه على الرغم من التقدم الأخير، إلا أن ملايين قليلة للغاية من الأفريقيين المعاقين يمكنهم الحصول على الرعاية، والتأهيل،

والتعليم، ولا تزال الإعاقة تمثل مسألة بقاء في أفريقيا. وأضاف أن هيكل الإعاقة في الاتحاد الأفريقي، وهو مبادرة اعتُمدت في الدورة السادسة للمؤتمر، يتكون من عناصر قانونية وبرنامجية ومؤسسية: بروتوكول حقوق الأشخاص المعوقين؛ وخطة العمل القارية للعقد الأفريقي للمعاقين؛ ووكالات إقليمية، ودول أعضاء، وأصحاب مصلحة آخرون. وقال إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخراً عن الإعاقة والتنمية يمكن أن يوفر مدخلاً حاسماً لتضييق الفجوة بين السياسة والممارسة، والمساعدة على تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية، عن طريق العمالة، والحصول المتكافئ على الخدمات الأساسية، وآليات الحماية الاجتماعية القوية.

٤٣ - ونظراً لأن أكثر من نصف مجموع السكان الأفريقيين دون سن الخامسة والثلاثين، فإن ملايين الشباب الأفريقيين يواجهون البطالة، والعمالة غير الكاملة، وتحديات أخرى. ولهذا تم الإعلان عن عقد الشباب الأفريقي (٢٠٠٩-٢٠١٨) من أجل النهوض بخطة تمكين الشباب وتنميتهم، ودعم السياسات والبرامج الوطنية للشباب. ولهذا ترحب المجموعة الأفريقية بتعيين ممثل للأمين العام معني بالشباب.

٤٤ - وأضاف أن إطار السياسات وخطة عمل الاتحاد الأفريقي عن الشيخوخة في أفريقيا، والذي اعتُمد في عام ٢٠٠٢، يوفر توجيهاً لمقرري السياسات، نظراً لأن هناك اعترافاً بأن جهود الدعوة يجب أن تدعم السياسات الوطنية، وتشجع التشاور مع كبار السن، وتضمن التخصيص الملائم للموارد. وعلاوة على ذلك، فإن البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب وحقوق كبار السن في أفريقيا، والذي اعتُمد في عام ٢٠١٢، يحدد الالتزامات ذات الصلة للدول الأطراف. وستواصل المجموعة مشاركتها الإيجابية في جميع العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق كبار السن.

٤٥ - وتؤكد المجموعة من جديد الدور المحوري لمؤسسة الأسرة في التنمية، والتزامها بخطة عمل الاتحاد الأفريقي عن الأسرة في أفريقيا، والتي تهدف إلى تحسين حالة الأسر، وتوجيه الدول الأعضاء لوضع الهياكل والسياسات والبرامج وبناء القدرات. غير أن هذه الجهود يقوضها عدد من التحديات، من بينها انتشار الفقر. ولهذا فإن الذكرى السنوية القادمة للسنة الدولية للأسرة تعد فرصة رئيسية لتجديد الجهود من أجل تحسين تنفيذ وتقييم خطة العمل.

٤٦ - وتعكس المؤشرات الهزيلة للتنمية الاجتماعية الصعوبات التي لا تزال تواجهها بلدان أفريقية كثيرة، مثل التفاوت المتزايد في الدخل والافتقار إلى الدخل، والتفاوتات المستمرة في التقدم نحو تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية: فمثلاً تأتي أفريقيا في ذيل قائمة الدول النامية من حيث التكافؤ بين الجنسين في التعليم. ومع هذا، بذلت البلدان الأفريقية جهوداً ملحوظة للتصدي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق مختلف السياسات الاجتماعية التي تشمل عناصر إعادة التوزيع وعناصر استباقية وتحولية.

٤٧ - **السيد ماوب** (ليسوتو)، تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إنه بينما زادت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جهودها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، ستظل التنمية الحقيقية صعبة المنال بالنسبة لها ما لم يتم إدماج جميع أصحاب المصلحة في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالفقر، الذي يعتبر من أكبر التحديات، قد تفاقم بسبب استمرار الأزمات الاقتصادية وأزمة الأغذية والطاقة والمناخ. ولهذا فإن الجماعة الإنمائية تضاعف جهودها لتنفيذ خطة العمل المستمدة من إعلان دار السلام بشأن الأمن الغذائي.

٤٨ - وتعكس الاستجابات المتباينة للفقر فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية الحاجة الملحة بشكل متزايد إلى

تحسين تنسيق البرامج ومواءمتها ورصدها. فقد أتاحت خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية (١٩٩٠-٢٠١٥) للجماعة الإنمائية التصدي للفقر والتنمية عن طريق تحسين فهم المجتمع المدني للأطر الوطنية والإقليمية للقضاء على الفقر. وأضاف أن نتائج الاستعراض المستكمل للخطة سيثري خريطة الطريق الخاصة بالمنطقة لتخفيض الفقر، وتعزيز التكامل الإقليمي، وضمان استدامة السلام والأمن.

٤٩ - ومع استمرار البطالة، وخاصة بطالة الشباب، باعتبارها من أكبر التحديات في المنطقة، اعتمد العديد من الدول الأعضاء سياسات وبرامج لإنشاء وتعزيز نظم للحماية الاجتماعية. وتدعم المنطقة مشاريع التطوع والخدمات المجتمعية المستدامة التي تعمل على تخفيض الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، مع التصدي للبطالة.

٥٠ - ويعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أكبر التحديات العالمية للتنمية الاجتماعية في المدى المتوسط والمدى القريب، حيث أنه يسهم في ارتفاع معدلات الوفيات، وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وتفاقم الفقر. ويسعى بروتوكول الصحة للجماعة الإنمائية إلى مواجهة الانتشار الواسع النطاق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تسهيل الاستجابات الإقليمية الفعالة لهذا الوباء. وقد أدى التوسع في الحصول على مضادات الفيروسات الرجعية، وزيادة الوعي بأخطار المرض إلى انخفاض الإصابات الجديدة في المنطقة.

٥١ - وقال إن الجماعة الإنمائية تعطي الأولوية للحاجة إلى تعميم قضايا الإعاقة في الاستراتيجيات الإقليمية ومبادرات التنمية، ولذلك ترحب بنتيجة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد مؤخراً، ويحدوها التفاؤل بأن تنفذ الالتزامات التي أعلنت عن التنمية الشاملة للإعاقة بطريقة فعالة. وعلى ضوء دور التكامل الإقليمي والتعاون الدولي في التغلب على العقبات التي تعترض التنمية، فإنه يلزم بذل جهود إقليمية ودولية معاً لتنفيذ خطة التنمية الاجتماعية.

٥٢ - **السيد ليون غونزاليس** (كوبا)، تكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه على الرغم من التقدم الذي أُحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال ١,٢ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، من بينهم ٨٧٠ مليوناً يعانون من سوء التغذية. ويعد الجوع والفقر من بين الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وينبغي القضاء عليهما. وتلزم استراتيجيات إنمائية شاملة لتوزيع فوائد النمو الاقتصادي بصورة أكثر عدالة وتلبية احتياجات الإنسان الأساسية من حيث التغذية، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والإسكان، والحصول على التعليم، والعمالة. ويتطلب مثل هذا الاندماج الاجتماعي الذي يعد ضرورياً للمجتمعات الديمقراطية التزاماً متجدداً من جانب الحكومات.

٥٣ - ويعد التعاون الدولي، بما في ذلك التزام البلدان المتقدمة بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون التقني، أموراً أساسية للتنمية. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتنفيذ أشكال جديدة للتضامن الدولي من أجل ضمان قيام مجتمعات أكثر شمولاً. وقد نفذت الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برامج ناجحة للاندماج الاجتماعي وتمكين الفئات الضعيفة، كما عززت حقوق هذه الفئات بصورة متسقة.

٥٤ - وينبغي إتاحة فرص التعليم والتدريب للشباب الذين يمثلون نسبة كبيرة من سكان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد قدمت القمة العالمية للشباب: BYND 2015، المعقودة في كوستاريكا في أيلول/سبتمبر

٢٠١٣، مساهمة قيّمة في المناقشات بشأن خطة التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الإدماج الاجتماعي لكبار السن، وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وتشيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة التابع للأمم المتحدة. وفي الدورة العادية الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، قدمت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قراراً يقترح تعيين خبير مستقل معني بتمتع جميع كبار السن بحقوق الإنسان.

٥٥ - وتشجع هذه الجماعة بصورة إيجابية الإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، ولذلك فإنها ترحب بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعني بالإعاقة والتنمية. كما تحث الجماعة الأمين العام على تعيين مبعوث خاص للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف إن انتشار الأمراض غير المعدية يعد مصدر قلق بالنسبة لجميع البلدان، نظراً لآثارها السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تعكس كافة جوانب الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بصورة ملائمة.

٥٦ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، تكلم أيضاً بالنيابة عن البلدان المرشحة أيسلندا، والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة المالية يعكس إيمانه بالقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة. ولمحاربة البطالة وعدم المساواة، اقترح الاتحاد استراتيجية أوروبا عام ٢٠٢٠ للنمو المستدام، والفطن، والشامل. وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي توصية بإنشاء ضمانة للشباب حتى يتسنى للشباب دون سن الخامسة والعشرين الحصول على عرض بالعمل، أو التعليم المستمر، أو التلمذة الصناعية، أو التدريب في غضون أربعة أشهر من تعرضهم للبطالة أو ترك التعليم النظامي. وقد خصص المجلس ستة بلايين يورو لمبادرته الخاصة بتوفير عمل للشباب، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافق على حزمة الاستثمار الاجتماعي لتوجيه الإصلاح الوطني ضمن إطار أوروبا ٢٠٢٠.

٥٧ - وينبغي أن يستند إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى مجموعة من الأهداف العالمية، وينبغي أن يضمن نهجاً قائماً على الحقوق يعالج قضايا العدالة، والمساواة، والتكافؤ، والإدارة الرشيدة، والديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، ومنع العنف ضد المرأة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٨ - وسيتقاسم الاتحاد الأوروبي أفضل الممارسات في مجال عمالة الشباب من خلال برنامج العمل العالمي للشباب التابع للأمم المتحدة، ومبعوث الأمين العام المعني بالشباب. وسيواصل مساعدة الشباب عن طريق استراتيجيته للشباب، ومبادرته بعنوان ''شباب على الطريق''، وفي حواراته وأنشطته الإنمائية. وأضاف أن تعزيز حقوق كبار السن يحتل أيضاً مركز الصدارة على جدول الأعمال، وينبغي للحكومات التصدي لمسائل التمييز على أساس السن، والإساءة للمسنين، بينما تقدم الرعاية، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، والرعاية الصحية لكبار السن على المدى الطويل.

٥٩ - وقد وقّعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وصُممت الاستراتيجية الأوروبية للإعاقة ٢٠١٠-٢٠٢٠ لإزالة الحواجز أمام التمكين الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء

الأشخاص. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة المعني بالإعاقة والتنمية.

٦٠ - **السيدة لوال** (نيجيريا): قالت إن حكومتها، كجزء من جهودها لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تبذل كل جهد لتمرير مشروع قانون للإعاقة ينص على إنشاء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استخدمت البيانات التي تم الحصول عليها من الاستقصاءين المرجعيين عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ عن الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة تدابير واستراتيجيات ملائمة لضمان إدماجهم في التنمية. وتعمل الحكومة مع منظمات محلية ودولية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتنشئ هياكل لتعميم منظور الإعاقة في جميع كيانات الحكومة الفيدرالية.

٦١ - وتجري الحكومة استقصاءً عن مؤسساتها الإصلاحية بغية تحسين نظام العدالة الجنائية للأحداث، وتعزز قوة العمل في مجال التنمية الاجتماعية. وتلتزم الحكومة بضمان مراعاة قضايا الأسرة في التنمية، وقد نفذت برامج لتوفير المهارات والمنح للأسر، وإعادة إدماج أطفال المهاجرين الضعفاء. وتلتزم الحكومة بالصكوك الدولية المعنية بالشيخوخة، وتتخذ إجراءات ملموسة لتحقيق أهدافها. ولا تزال حكومتها ملتزمة التزاماً أكيداً بضمان إدراج القضايا التي تؤثر على الفئات الضعيفة في خطة التنمية الوطنية.

٦٢ - **السيد عبد الخالق** (مصر): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على محاربة عدم المساواة، مع إعطاء الأولوية للتعليم، ومحو الأمية، والإدماج الاجتماعي، والتمكين، والمشاركة، والعمالة، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية. وينبغي أن تشكل السياسات التي تركز على الأسرة جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية، وينبغي أن يضع مبعوث الأمين العام المعني بالشباب استراتيجية عالمية لعمالة الشباب. وينبغي إدراج القضايا المتعلقة بالإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية. وينبغي وضع صك قانوني دولي عن الشيخوخة للقضاء على التمييز ضد كبار السن.

٦٣ - وأضاف أن حكومته قامت بتثبيت أسعار السلع الأساسية، ورفعت الحد الأدنى للأجور والعلاوات الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية، وألغت رسوم التعليم في المدارس العامة. وتعتزم إجراء إصلاحات لمواجهة عدم المساواة، وأنشأت لجنة خاصة للعدالة الاجتماعية، وتحارب الفساد، وستتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة غسل الأموال.

٦٤ - **السيد راكوفيسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه وفده يدعم إنشاء شراكة عالمية جديدة لأغراض التنمية من أجل تنفيذ قرارات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، بالتنسيق مع الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن حكومته خفضت نسبة الروس الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٢ في المائة، وتلتزم بمكافحة عدم المساواة والفقر ورفع مستويات المعيشة. ولمواجهة آثار الأزمة المالية، تعزز حكومته العمالة والإنتاجية، وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وستواصل زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية، وستوسع نظام الحماية الاجتماعية. وقال إنه يجري وضع برنامج رسمي جديد للدعم الاجتماعي سيحسن القاعدة الرقابية، ويُدخل أساليب عمل مبتكرة، ويقدم الدعم للمنظمات التي لا تستهدف الربح. وتوفر حكومته الدعم المادي والرعاية الصحية لكبار السن وتشجع مشاركتهم في المجتمع. وقد ارتفعت المعاشات التقاعدية بنسبة ٣,٥ في المائة سنوياً عما كانت عليه قبل خمس سنوات، وبنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

٦٥ - وتواصل حكومته تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق برنامج فيدرالي يتكلف خمسة بلايين دولار، صُمم لضمان بيئة ميسرة من حيث العمالة، والتعليم، والخدمات، والتسهيلات. وتقوم أيضاً بتنفيذ استراتيجية استناداً إلى برنامج العمل العالمي للشباب، مع التركيز على العمالة، وتزويد الشباب بأشكال مختلفة من المساعدة الرسمية. وتقدم الحكومة أيضاً الدعم للأسر المنخفضة الدخل والأسر الناشئة، وتشجع التضامن بين الأجيال، نظراً لأن المجتمعات المستقرة تعتمد على قوة الأسرة التقليدية.

٦٦ - **السيدة فراي** (سويسرا)، تكلمت بوصفها مندوبة للشباب، فقالت إن الشباب هم مصدر الابتكار والإنتاجية، ولكن قدراتهم تلقى الإهمال، حيث يعاني ٧٥ مليوناً منهم من البطالة على نطاق العالم. ولهذا ترحب حكومتها بالأولوية العالية المعطاة لممارسات التعليم والعمالة الجيدة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب (E/CN.5/2013/7). وينبغي للمجتمع الدولي ضمان تعميم الحصول على التعليم، والنمو الاقتصادي، وإنشاء الوظائف، وخاصة للشباب المحروم؛ وتشجيع العمل الحر، وتنظيم المشاريع؛ واحترام حقهم في العمل. وأضافت أنه لا غنى عن قيام تعاون أوثق بين القطاعين العام والخاص لجعل التعليم أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل.

٦٧ - وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تبحث علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، إلى جانب الاستدامة الإيكولوجية. وقد اعترف مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالعلاقة بين التنمية المستدامة وتوفير العمل اللائق للجميع.

٦٨ - ويواجه الشباب في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع تحديات كبيرة. ومن بين الأطفال المحرومين من فرصة التعليم، والبالغ عددهم ٥٧ مليون طفل، يعيش نصف هؤلاء في مناطق النزاع. ومن شأن التعليم أن يمكّنهم من التغلب على المصاعب الاقتصادية، والمشاركة في المجتمع. وأضافت أن برنامج العمل العالمي للشباب يشجع الشباب على المساهمة في السلم والأمن. ويمكن أن تؤدي المشاركة السياسية إلى كسر حلقة العنف، كما أن إتاحة الفرص للشباب من شأنه أن يكشف عن قدرتهم كعناصر للتغيير نحو مستقبل سلمي.

٦٩ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إن الإدماج الاجتماعي ضروري لخطة التنمية كوسيلة لتخفيض الفقر وعدم المساواة. وتخطط حكومتها لعقد اجتماع للترويج لرأي عالمي عن الإدماج، وإحراز تقدم في تعريف المستويات الدنيا لحقوق الإنسان، وأثرها على السياسات الإنمائية. وأضافت أن تقرير الأمين العام المعنون ”سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده“ (A/68/95) يقدم خريطة طريق لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية. وقد أيدت حكومتها الاقتراح الذي قُدم في الدورة العادية الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بتعيين خبير مستقل معني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وتدعم سياسة التنمية الاجتماعية للحكومة حقوق الإنسان الأساسية، وتضع استراتيجية عمل إيجابية لصالح الأطفال، والنساء، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.

٧٠ - ولا يمكن تحقيق الإدماج الاجتماعي دون التصدي لجميع أبعاد الفقر، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية، والإسكان. ولا يزال ٧ ملايين مكسيكي يعيشون في فقر مدقع، ولهذا استهلت الحكومة حملة لمكافحة الجوع، مع التركيز على إجراءات المساءلة والإجراءات الشاملة التي تناصر الأسر والمجتمعات المحلية. ومن الضروري أيضاً إشراك الشباب في المناقشات حول التنمية الاجتماعية.

٧١ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة): قالت إنه ينبغي استكمال جهود الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وتفادي الازدواجية. وطلبت المزيد من المعلومات المتعلقة بعمل فريق أصدقاء الائتلاف الذي أنشئ مؤخراً. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، مع التركيز على مساعدة الدول الأعضاء لتطبيق القوانين والسياسات القائمة بدلاً من إصدار إطار قانوني جديد. وينبغي إدراج أحكام خاصة بكبار السن في الخطط الاستراتيجية لمؤسسات الأمم المتحدة.

٧٢ - وينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شاملة للجميع، وينبغي مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية والاستفادة منها. وأضافت أن التشريعات الداخلية القوية ووسائل الإنفاذ تعد أفضل السبل لتحسين أوضاعهم.

٧٣ - **السيدة ساريسفان** (هولندا)، تكلمت بوصفها مندوبة للشباب، فقالت إنه ينبغي للشباب استكمال تعليمهم حتى يكونوا مستقلين، ويشاركوا في صنع القرار، ويضمنوا حماية المرأة من العنف وعدم المساواة بين الجنسين. وينبغي للمجتمع الدولي منع العنف ضد المرأة التي تقوم بدور أساسي في القضاء على الفقر، وبناء السلم، والتنمية. وينبغي أن تحترم الحكومات وعودها للشباب الذين يمارسون نفوذاً ضخماً على المجتمع، ولا سيما عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي، وينبغي إشراكهم في تقرير السياسات. وحثت الوفود على تعيين عضو واحد على الأقل من الشباب، وطالبت ممثلي الشباب بتنظيم منتدى للشباب تابع للأمم المتحدة. فمن المستحيل تحقيق التقدم والرخاء بدون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والشباب.

٧٤ - **السيد بولفورد** (أستراليا)، تكلم بوصفه مندوباً للشباب، فقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي القضاء على جميع أشكال التمييز، وتحقيق التكافؤ. فكثيراً ما يُنظر إلى مكافحة التمييز بصورة خاطئة على أنه يقل في أهميته عن تحديات عالمية من قبيل إنهاء الفقر، والتصدي لتغير المناخ، وتحقيق السلام والتنمية المستدامة؛ غير أن التقدم في القضاء على التمييز كثيراً ما يعجّل بالتقدم في هذه المجالات الأخرى. ولإيجاد عالم خال من التمييز، ينبغي للمجتمع الدولي تجميع إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية من أجل صياغة سياسات متكافئة تصل إلى جميع السكان بمن فيهم النساء، والشباب، والسكان الأصليين، والفئات المهمشة، والمجتمعات الريفية والنائية، والأشخاص ذوي الإعاقة، حتى يتسنى سماع أصواتهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.